

**كلمة السيدة رئيسة المجلس الوطني لحقوق الانسان**

**افتتاحية بمناسبة انطلاق الدورة التدريبية حول**

**الحق في الصحة الجنسية والإنجابية**

**الاثنين 14 ديسمبر 2020**

**صباح الخير للجميع**

**مستشارة المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان**

**رئيس المعهد العربي لحقوق الإنسان**

سعيدة بالأشراف مع السيد رئيس المعهد العربي لحقوق الانسان على انطلاقة الدورة التكوينية حول الحق في الصحة الجنسية والانجابية، وذلك أيام بعد تقديم الدليل حول الموضوع وهو نتاج شراكة قيمة ما بين المجلس الوطني وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ويأتي إعداد هذا الدليل في إطار المبادرات المتعددة التي أطلقها المجلس حول "فعلية الحق في الصحة بالمغرب: نحو نظام صحي يرتكز على المقاربة القائمة على حقوق الإنسان" بما فيها الصحة الجنسية والانجابية. ويهدف للتداول وتبادل الآراء حول سبل إصلاح النظام الصحي بالمغرب، على ضوء العوائق التي تمنع الولوج للحق في الصحة. كما يهدف إلى الترافع من أجل وضع استراتيجية صحية وطنية مندمجة، دامجة ومنسجمة، قادرة على ضمان الحق في الصحة للجميع، ومواجهة التفاوتات الاجتماعية والمجالية التي تعيق تمتع الجميع بهذا الحق.

واعتمدنا في برنامج عملنا على الحق في الصحة كما كرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الصكوك والاتفاقيات الدولية، وبكون الصحة الجنسية والإنجابية للنساء مرتبطة بحقوق متعددة، بما فيها الحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب، والحق في الصحة، والحق في الخصوصية، والحق في التعليم، وحظر التمييز. وقد أشارت بوضوح كل من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى أن حق المرأة في الصحة يشمل صحتها الجنسية والإنجابية.

ووعيا منا بأهمية هذا الموضوع، أطلقنا الأسبوع الماضي دليل حول الحق في الصحة الجنسية والانجابية باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية ولغة الاشارة، باعتباره أداة عملية توفر لكافة الأطراف المعنية والعاملة في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية، معلومات ذات صلة بمجموعة من الموضوعات بعلاقتها بالصحة الجنسية والإنجابية ، وخطط العمل المعتمدة على المستوى الدولي في هذا المجال ، والإطار الوطني الذي يحمي ويضمن هذه الحقوق ، بما في ذلك على وجه الخصوص الدستور والقوانين والأنظمة المعمول بها والسياسات العمومية وتحديد اليات الطعن والانتصاف للنساء والفتيات في حالة تعرضن لاي مس بكرامتهن وحقوقهن

إننا نستهدف من هذا الدليل عمليتين مرتبطين، أولهما حماية ضحايا الذين يتقدمون بالشكايات للمجلس والياته، والاستماع إليهم وتوجيهم في الانتصاف والثانية ذات الصلة بعملية النهوض لنشر المسارات القانونية وغيرها للحد من زواج القاصرات ومناهضة العنف ضد النساء والفتيات

كما سيتطرق الدليل أيضا للأهداف التي حددتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بتحقيق تنمية مستدامة للجميع، بالإضافة الى تطرقه لحالات خاصة عبر تمرينات عملية وفق سيناريوهات مختلفة من شأنها مساعدة القارئ والمتتبع على تعميق فهمه للتحديات المطروحة والحلول الممكنة.

وتم إطلاق، بهذا الخصوص، ثلاثة فيديوهات تحسيسية حول الحقوق الجنسية والإنجابية، تم إعدادها بالدارجة والامازيغية والفرنسية ولغة الإشارة، بغرض ضمان تعميم المعلومات بين جميع فئات ومكونات المجتمع.

وعقدت خلال نهاية الأسبوع دورات تكوينية في عدد من المدارس والثانويات حول الدليل والنهوض بالصحة الجنسية والانجابية.

أن برنامج عمل المجلس لحماية حقوق وكرامة النساء والفتيات هو ذو طبيعة هيكلية متواصل، حيث أننا قمنا السنة الماضية بحملة ضد زواج القاصرات في الجهات الاثنتي عشر للمملكة وهذه السنة ربطنا ما بين الصحة الجنسية والانجابية ومناهضة العنف ضد النساء.